توضيح من رئاسة الجامعة لكافة أفراد الهيئة التعليمية

بخصوص ما يتمّ تداوله حول إلغاء دور مجلس الجامعة

تطالعنا بين فترة وأخرى تصريحات وبيانات صادرة عن جهات مختلفة تتكلم عن إلغاء مجلس الجامعة من قبل رئيسه تارة وتغييب مجلس الجامعة تارة أخرى، اما الحقيقة فهي في مكان آخر.

إن تعطيل مجلس الجامعة أتى بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسات وذلك لعدة مرات. وآخر هذه السلسلة من التعطيل كانت إسقاط النصاب لثلاث جلسات متتالية على الرغم من الطابع الإداري والأكاديمي والمالي لجدول أعمال المجلس. نتج عن هذا الوضع تأخير إنجاز المعاملات التي تُقدّر بالمئات نظرًا إلى حجم الجامعة، وبالتالي كان هذا التأخير ليرتدّ على الجامعة وطلابها وأساتذتها وجميع العاملين فيها. أضف إلى هذا، إنّ عدمّ إنجاز المعاملات ذات الطابع المالي في الوقت المناسب يؤدّي إلى سقوط أموالها وتأخّر دفع مستحقات أصحابها وبالتالي استنزاف موازنة السنة المالية اللاحقة.

كان رئيس الجامعة يُرسل الدعوة إلى أعضاء المجلس وفق الآليّة التي تنصّ عليها القوانين ويتمنى في مطلع كل جلسة على الأعضاء الحضور لتأمين النصاب المطلوب وهو ٢٠ عضواً من أصل ٣٨ عضو يؤلّفون المجلس (عمداء وممثلي الأساتذة وعضويّن معيّنين من قِبل الحكومة)، إلا أن الحضور كان بشكل مُستمر وخصوصًا في أخر أيام المجلس أقل من ٢٠ عضوًا وهو ما عطّل بشكل واضح عمل المجلس.

رئيس الجامعة ورغبة منه في تخطّي هذه المُشكلة التي تُعطّل عمل الجامعة، طالب باحتساب النصاب بشكل يأخذ بعين الاعتبار انخفاض عدد الأعضاء الأصيلين في ظل تقاعد ٩ عمداء وانتهاء ولاية ممثلي الحكومة. إلا أن أحد أعضاء المجلس (أحد ممثلي الأساتذة) كان يتوعد باللجوء للطعن بأي قرار يُتّخذ في جلسة يكون نصابها أقلّ من 20 عضواً، وبالتالي لم يتمّ حلّ مُشكلة النصاب.

وعاد الرئيس وتمنّى على أعضاء المجلس الحضور لتأمين نصاب انعقاد الجلسات لكن دون جدوى. وعاد وطالب مرّات عدّة بخفض نصاب الجلسات ليعكس بعين الاعتبار انخفاض عدد الأعضاء الأصيلين لكن الرفض كان سيد الموقف. وهذا ما دفع رئيس الجامعة إلى إعلان إجراء استشارة لتحديد النصاب القانوني للجلسات في ظلّ تقاعد ٩ عمداء وانتهاء ولاية ممثلي الحكومة.

تقدّم حينها رئيس الجامعة بطلب استشارة من الهيئة الاستشارية القانونية للجامعة اللبنانية هدفه الوحيد **معرفة كيفية احتساب النصاب القانوني للجلسات التي يعقدها مجلس الجامعة اللبنانية بعد انتهاء ولاية العمداء وعدم تعيين بديل، وتعذّر 9 منهم الاستمرار بمهامهم لبلوغهم السن القانونية، وانتهاء ولاية ممثلي الحكومة في مجلس الجامعة دون تعيين بديل.**

وهذه الهيئة الاستشارية القانونية نصّ عليها قانون تنظيم الجامعة اللبنانية وهي مؤلّفة من قاضيين من مجلس شورى الدولة وقاضي من ديوان المحاسبة وقد تمّ تعيينها بموجب المرسومَيّن رقم 3332 تاريخ 2010/2/19 ورقم 2178 تاريخ 2018/1/15. (ربطًا نسخة عن الكتاب المُرسل من رئيس الجامعة إلى الهيئة الاستشارية القانونية للجامعة اللبنانية – مستند 1) وقد أتى ردّ الهيئة على الشكل التالي: " **وبما انه في ضوء عدم إمكانية اعتبار مجلس الجامعة قائماً بصورة قانونية لعدم اكتمال تشكيله وفقاً للأصول، فإنه لا مجال للكلام عن نصاب قانوني للجلسات**". (ربطًا نسخة عن جواب الهيئة الاستشارية القانونية على مراسلة رئيس الجامعة – مستند 2) وبالتالي انتقلت صلاحيات مجلس الجامعة، عملًا بالقوانين المرعية الإجراء، إلى رئيس الجامعة ووزير الوصاية أي وزير التربية والتعليم العالي. ومع هذا فإنّ رئيس الجامعة متمسّك بمبدأ القيادة الجماعية ويمارسه عبر مجالس الفروع والوحدات والعمداء ولا يأخذ بأيّة معاملة إلاّ بناءً على ما يصله منهم وبالتسلسل الموضوعي.

لذا تعتبر رئاسة الجامعة أن التصريحات والبيانات التي تصدر عن جهات مختلفة، تتهم فيها رئيس الجامعة بإلغاء دور مجلس الجامعة، هي تصريحات مشبوهة هدفها ضرب المسار الإصلاحي الذي بدأه رئيس الجامعة ومجلس الجامعة في تشرين الأول ٢٠١٦ والذي سمح بمحو عجز موازنة الجامعة البالغ آنذاك ٩٨ مليار ليرة لبنانية ليتمّ تصفيره في تشرين الأول من العام 2019. كما كرّس مأسسة عمل الجامعة من خلال الاعتماد المؤسسي الذي حصدته الجامعة اللبنانية إضافةً إلى التصنيفات العالمية، التي أعادت إلى الجامعة اللبنانية دورها الرائد في المجتمع. وما مساهمة الجامعة في مواجهة جائحة كورونا إلا مثال على هذا الدور الرائد.

وتعتبر رئاسة الجامعة أن المتضرّرين من النهج الإصلاحي في الجامعة اللبنانية هم من يسعون إلى تشويه صورة الجامعة ورئيسها عبر بث أخبار كاذبة بشكل مُستمرّ. وتؤكّد رئاسة الجامعة أن رئيس الجامعة مُستمرّ في عمله الإصلاحي حتى أخر نهار له في ولايته وهي أمانة في عنقه ولن يتأثّر باتهامات باطلة تخرج من هنا وهناك لغايات في نفس يعقوب. الإصلاح، الشفافية، والفعالية، هي هدف رئيس الجامعة وسيسعى عند تشكيل الحكومة إلى الدفع في اتجاه تعيين مجلس الجامعة وإقرار ملف التفرّغ وإدخال الأساتذة المُستحقّين إلى ملاك الجامعة.

بيروت في 4 تشرين الثاني 2020